

المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022



خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023

الوثيقة: EB 2022/137/R.39

بند جدول الأعمال: 17(ب)

التاريخ: 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاقرار

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى إقرار خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023.

الأسئلة التقنية:

Robert Creswell

مدير المراجعة

مكتب المراجعة والإشراف

البريد الإلكتروني: r.creswell@ifad.org

Bambis Constantinides

مدير

مكتب المراجعة والإشراف

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

جدول المحتويات

1	أولا – مقدمة
1	ثانيا - خطة العمل الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف للفترة 2023-2024
1	ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف
1	باء- المخاطر وألويات المراجعة لعام 2023
2	جيم- خطة العمل المقترحة لعام 2023 والخطة المبدئية لعام 2024
4	دال- أنشطة المراجعة الداخلية
7	هـ- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد
8	ثالثا- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته لعام 2023

الملحق

الملحق الأول- استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف بشأن المراجعة للفترة 2022-2024 - المحدثّة

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023

أولا - مقدمة

- 1- تقدم هذه الوثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2023، والمعلومات الأساسية ذات الصلة.
- 2- وقد وافق رئيس الصندوق على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2023. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، تقديم اقتراحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وستقدم خطة العمل، بمجرد الانتهاء من إعدادها، إلى المجلس التنفيذي لإقرارها في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2022.
- 3- وتقدم خطة العمل إلى لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية وضع الميزانية لعام 2023 بحيث يمكن إيلاء المراعاة الواجبة لحجمها وتعقدتها في استعراض اللجنة لمدى كفاية موارد مكتب المراجعة والإشراف وميزانيته المقترحة لعام 2023.

ثانيا - خطة العمل الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف للفترة 2023-2024

ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف

- 4- هذه هي السنة الثانية من فترة التخطيط الاستراتيجي لمكتب المراجعة والإشراف للفترة 2022-2024، ولم تتغير الأهداف الاستراتيجية للمكتب لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الذي صيغت به في عام 2021 أثناء إعداد خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022، وتشمل خدمات المراجعة والتحقق العالية الجودة والموضوعية والمناسبة التوقيت المقدمة إلى إدارة الصندوق والهيئات الرئاسية. ويرد بيانها بمزيد من التفصيل في الملحق.

باء- المخاطر وأولويات المراجعة لعام 2023

- 5- في عام 2021، أجرى مكتب المراجعة والإشراف تقديرا شاملا للمخاطر، مراعيًا الالتزامات المؤسسية للتجديد الثاني عشر للموارد والمنجزات المتوقعة، وأثر ونطاق الإصلاحات المؤسسية الجارية والمقررة، وغير ذلك من أولويات الهيئات الرئاسية والعوامل الأخرى التي تُشير إلى مخاطر كبيرة تؤثر على تحقيق الأهداف المؤسسية، بما يشمل المجالات التي جرى تسليط الضوء عليها من خلال عملية إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. وفي سبتمبر/أيلول 2022، أجرى مكتب المراجعة والإشراف عملية محدودة النطاق لتقدير المخاطر من أجل قياس مدى استمرار سريان هذه المخاطر والأولويات، وأسفرت تلك العملية عن الاعتبارات التالية.

- بعض الإصلاحات المؤسسية الرئيسية دخلت الآن مرحلة الترسخ، ولكن التعديلات الجارية وعملية إعادة تحديد النطاق لا تزال تتسبب في إحداث تقلبات في المشهد التنظيمي وملامح أساليب العمل في الصندوق.
- المخاطر المرتبطة بالقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 أقل كثيرا في عام 2022، ولكن معدل دوران الموظفين المرتفع في عام 2022، والإصلاحات الجارية واستمرار قيود الموارد يتجاوز قدرات الموظفين ويفرض ضغوطا على إطار الرقابة الداخلية.

- عمليات المراجعة التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف لا تزال تسلط الضوء على مسائل مرتبطة بالإشراف على أنشطة الشركاء في المشروعات في المراحل النهائية والتوريد في المشروعات، ولكنها تشير أيضا إلى تحسينات ملموسة في القدرات والضوابط الأساسية المتعلقة بالتوريد في المشروعات.
- الصندوق ينبغي أن يظل متيقظا للغاية حيال المخاطر المالية ومخاطر الأمن السيبراني والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

6- ويحقق الصندوق أهدافه الاستراتيجية من خلال برنامج عمله ونواتجه. وستؤثر الإصلاحات وما يرتبط بها من مخاطر رئيسية في مجالات مثل تصميم البرامج والإشراف واللامركزية والتفويض بالصلاحيات، وإصلاحات الموظفين وقيود الموارد، على فعالية نواتج البرامج وجودتها. وبناء على ذلك، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف تركيزه على أنشطة البرامج القطرية.

7- وترد في الملحق اعتبارات المخاطر المفصلة المحدثة في مكتب المراجعة والإشراف وعوامل المخاطر/الأولويات الرئيسية. وجرى تحديث جدول تغطية عمليات المراجعة المحتملة للفترة 2024-2022 (الملحق) كي يُعبر عن اعتبارات المخاطر المحدثة في مكتب المراجعة والإشراف.

جيم- خطة العمل المقترحة لعام 2023 والخطة المبدئية لعام 2024

8- يعتمد اختيار مهام مراجعة الحسابات/المهام الاستشارية في خطة العمل المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2023 وخطته المبدئية لعام 2024 على النحو الوارد في الجدول 1 أدناه على التغطية المحدثة للمراجعة القائمة على المخاطر على النحو المبين في الملحق، ويأخذ في الاعتبار الموارد المتوقعة من الموظفين وغير الموظفين في المكتب على النحو المبين في القسم ثالثا.

الجدول 1

خطة العمل المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2023 وخطته المبدئية لعام 2024

2024	2023	مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية
		مهام المراجعة والمهام الاستشارية
5	4	المكاتب القطرية والإقليمية
6	6	عمليات مراجعة البرامج القطرية
√	√	التقرير الشامل عن الإشراف على البرامج القطرية (مهمة استشارية)
	√	التفويض بالصلاحيات والمساءلة ذات الصلة
	√	إدارة مخاطر الأطراف الثالثة وبذل العناية الواجبة
	√	كفاية رأس المال/إدارة المخاطر المالية
	√	لم تُحدد بعد
√		تعيين الموظفين/استبقاء الموظفين
√		المساعدة التقنية المستردة للتكاليف
√		عمليات القطاع الخاص
√		حوكمة أمن المعلومات وإدارته
√		تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية
√		التوريد في المشروعات
		الاستعراضات المحدودة النطاق (مهام متكررة)
√	√	الضوابط الداخلية المتعلقة بالإبلاغ المالي
√	√	نفقات مقر إقامة رئيس الصندوق (من أبريل/نيسان إلى مارس/آذار)
√	√	الترخيص بنفقات المقر المقدمة إلى الحكومة الإيطالية لسدادها
√	√	تحليل البيانات: الدراسات الشاملة، والاتجاهات، والاستثناءات ومؤشرات المخاطر
		الأعمال الاستشارية الأخرى
√	√	المشاركة بصفة مراقب في لجان إدارة خط الدفاع الثاني الهامة
√	√	توفير التعليقات والمدخلات على المشروعات والمنتجات والمبادرات المؤسسية الرئيسية المقترحة
√	√	المهام الأخرى التي تساهم في التخفيف من المخاطر المؤسسية
		التحقيقات ومكافحة الفساد
√	√	التحقيقات الفعالة وفي الوقت المناسب
√	√	الترويج لسياسة جديدة لمكافحة الفساد (التدريب، والتوعية، والدعوة)
√	√	العمل المنسق مع شعب الصندوق الأخرى للتخفيف من المخاطر
		بناء القدرات والتنسيق
√	√	التمثيل والدعوة في الاجتماعات الداخلية والخارجية
√	√	الحفاظ على أدوات دعم المراجعة والتحقيق وتطويرها
√	√	الاستعراض الخارجي لوظائف المراجعة/التحقيق (الدعم وتنفيذ التحسينات)
√	√	تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتنميتهم
√	√	تنسيق شبكات المراجعة والتحقيق الخاصة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

9- وُجِّدَت أيضاً أساليب العمل/الوظائف الواردة في الجدول 2 من خلال تقدير المخاطر المحدّث لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2022 مقابل الأهداف المؤسسية للصندوق، ويمكنها أن تُشكّل بدائل للمهام الواردة في خطة

العمل للفترة 2023-2024 (في حالة تغيّر المخاطر/الأولويات) أو يمكن الاضطلاع بها في حالة إتاحة موارد إضافية لمكتب المراجعة والإشراف من أجل إجراء عمليات المراجعة.

الجدول 2

قائمة مهام المراجعة/المهام الاستشارية البديلة المحتملة لعامي 2023-2024

مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية

مهام المراجعة والمهام الاستشارية

▪ تخطيط القوى العاملة

▪ عملية إعادة الانتداب

▪ إدارة الأصول والخصوم

▪ استمرارية الأعمال

▪ الامتثال للمبادئ التوجيهية للمنح

10- ويمكن لمكتب المراجعة والإشراف إجراء تغييرات خلال العام استجابة للمخاطر والأولويات الناشئة، وسيُبلغ لجنة مراجعة الحسابات بذلك.

دال- أنشطة المراجعة الداخلية

11- روعي في اختيار عمليات المراجعة في عام 2023 وترتيب أولوياتها التحديث الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف للمخاطر والأولويات المؤسسية على النحو المبين أعلاه، وشمل ذلك مقابلات/تدقيقات من الإدارة التنفيذية، ولجنة مراجعة الحسابات، ومكتب التقييم المستقل في الصندوق، ومراجعي الحسابات الخارجيين. ويُعبّر التوقيت المقترح للمهام أيضا عن عوامل، مثل طول المدة الزمنية منذ آخر عملية مراجعة أو ما إذا كانت العملية الأساسية جاهزة للمراجعة - على سبيل المثال، إذا لم تكن خاضعة لإصلاحات جارية كبيرة في أنشطة الأعمال.

12- ويرد أدناه موجز للأساس المنطقي للاختيار، إلى جانب وصف النطاق المتوقع وأهداف المهام المقترحة لعام 2023:

• **مراجعة المكاتب القطرية والإقليمية (4).** بالنظر إلى أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بتنفيذ البرامج وتطبيق اللامركزية والتفويض بالصلاحيات مرتبطة ارتباطا مباشرا بالتنشغيل الفعال لمكاتب الصندوق في البلد والإقليم المعنيين، يغطي مكتب المراجعة والإشراف هذا المجال بصورة منهجية كل عام. وستخضع أربعة مكاتب، بما فيها مكتب إقليمي، لمراجعة من أجل توفير ضمان يؤكد أنها أنشئت بالفعل وأنها تعمل وفقا لقواعد الصندوق وإجراءاته. وستوفّر عمليات المراجعة المذكورة ضمانا حاسما بشأن الاستخدام الفعال للصلاحيات المالية والإدارية والتنشغيلية المفوضة، التي تُعتبر أساسية للإدارة الفعالة لمنظمة لا مركزية. وسيشمل ذلك أيضا تقدير فعالية الخط الثاني من عمليات التحقق ذات الصلة التي تُجريها شعبة المراقب المالي وغيرها من كيانات الصندوق. وستُقدّر عمليات مراجعة المكاتب القطرية أيضا مدى توافق المكاتب مع إطار الأمم المتحدة للإدارة والمساءلة. وسيستند اختيار المكاتب إلى حجم المعاملات، والسنوات التي مرت منذ آخر عملية مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع المكتب اللامركزي، والانتشار الإقليمي، وأي مخاطر معيّنة.

• **عمليات مراجعة الإشراف على البرامج القطرية (6).** ستكون عمليات مراجعة أنشطة الصندوق للإشراف على البرامج القطرية ودعم تنفيذها مرة أخرى عنصرا رئيسيا في خطة العمل، مع الاستمرار في توفير ضمانات بشأن فعالية إدارة المخاطر الائتمانية الكبيرة المتصلة بتنفيذ البرامج، بما في ذلك

آليات مكافحة التدليس. ويساهم في هذه المخاطر الإشراف عن بعد، ودوران الموظفين وما يرتبط به من فترات تكون فيها الوظائف شاغرة، وموارد الإشراف المحدودة.

ولا يزال الهدف الأساسي من عمليات المراجعة المذكورة هو توفير ضمانات بشأن فعالية إشراف الصندوق على التوريد والإدارة المالية في المشروعات. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير أشارت إليه عمليات المراجعة التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف في هذا المجال، لا تزال هذه المجالات تتطوي على مخاطر مرتفعة، وستتغير أعمال المراجعة التي سيجريها المكتب فعالية التحسينات التي أدخلت مؤخرا على القدرات والرقابة. وفي عام 2023، وكهدف منفصل، سيبدأ مكتب المراجعة والإشراف تقدير فعالية الإشراف الائتماني للصندوق على أنشطة المشروعات التي يُنفذها الشركاء في المشروعات في المراحل النهائية، وسيكون ذلك مدفوعا بالمسائل التي سلط عليها الضوء من خلال عمليات مراجعة البرامج القطرية التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف في عامي 2021 و2022 في هذا المجال. وسيستكشف المكتب أيضا الوسائل البديلة لجمع الضمانات، مثل استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحقيق هذه الأهداف، وخاصة عندما تكون التغطية الجغرافية للمشروع واسعة. وستواصل عمليات مراجعة البرامج القطرية توفير ضمانات بشأن الالتزام بمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (التي اتسع نطاقها في عام 2022 وباتت تشمل هذا الجانب) وبشأن انتظام ترتيبات التوظيف والتعيين والتعاقد والتعويض في المشروعات (وهو مصدر متكرر لنتائج المراجعة في السنوات الأخيرة). وسيستند اختيار البرامج القطرية إلى حجم الحافطة ومقدار المبالغ التي صُرِفَت مؤخرا للبرنامج القطري، والمدة التي انقضت منذ المراجعة الداخلية الأخيرة التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع الإشراف اللامركزي المتبع، ومخاطر تنفيذ المشروعات.

- **التقرير الشامل عن الإشراف على البرامج القطرية (مهمة استشارية).** ستُجمع كل الملاحظات الواردة في التقارير الخاصة بكل بلد التي تترتب عنها آثار نظامية في تقرير شامل من أجل تبادل الدروس المستفادة والتخفيف من المخاطر في الحافطة الأوسع.
- **التفويض بالصلاحيات والمساءلة ذات الصلة.** تكتمل هذه المهمة بعمليات مراجعة المكاتب القطرية والإشراف على البرامج القطرية من أجل توفير ضمانات بشأن فعالية وكفاءة أساليب العمل اللامركزية وتمكين الموظفين من اتخاذ القرارات والمساءلة عنها. وسيستخدم مكتب المراجعة والإشراف تحليلات البيانات وغيرها من الأدوات لتحليل البيانات المرتبطة بالمجموعة الكاملة من المعاملات المالية في المقام الأول لتقدير حجم الصلاحيات المفوضة واستخدامها على النحو السليم.
- **إدارة مخاطر الأطراف الثالثة والعناية الواجبة.** برز هذا المجال نظرا لأن الصندوق يسعى إلى زيادة عمله مع الكيانات العامة والخاصة المحلية والإقليمية والعالمية التي يمكن أن تكون ملكيتها وممارسات أعمالها وقدراتها وحمايتها للبيانات وسمعتها شديدة النقلب، مما يؤدي إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المحتملة على الصندوق. وسيكون الغرض من المراجعة هو تحديد هذه المخاطر وترتيب أولوياتها وتقدير طريقة الصندوق في رصدها والتخفيف من حدتها. وسيُحدّد نطاق المراجعة عند إجرائها وسيُركز على الأبعاد المؤسسية (الأطراف الثالثة التي ترتبط بعلاقة تعاقدية/قانونية مباشرة مع الصندوق) بدلا من فحص هذه المخاطر في برنامج القروض والمنح، وهي مخاطر مختلفة من حيث طبيعتها.
- **كفاية رأس المال/إدارة المخاطر المالية.** أُدخلت أول سياسة بشأن كفاية رأس المال في الصندوق في عام 2019، وأنشئ بمقتضاها رأس المال القابل للتخصيص باعتباره المقياس الرئيسي لتقدير استخدام رأس المال وتوافر الموارد لدعم العمليات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2021 (آخر تحديث منشور عن الحالة)، كان هناك امتثال لجميع حدود المخاطر. وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات محددة للشواغل في هذا المجال لدى مكتب المراجعة والإشراف فإن كفاية رأس المال ذات أهمية حاسمة لتحديد حجم

عمليات الصندوق، وتحظى باهتمام كبير لدى وكالات التصنيف الائتماني. ويعتقد مكتب المراجعة والإشراف أن إجراء مراجعة لها سيوفر الضمانات الضرورية بشأن نزاهة هذه الآلية، مع مراعاة أيضا للظروف الاقتصادية السريعة التغير. وترتبط إدارة المخاطر المالية (التي تشمل إدارة الائتمان، وسعر الفائدة، والعملية، والمخاطر المالية الأخرى) ارتباطا وثيقا بكفاية رأس المال، وسيحدد مكتب المراجعة والإشراف العناصر المحددة التي ينبغي إدراجها في نطاق المراجعة بعد إجراء تقدير دقيق للعلاقات المتبادلة والتبعيات بين مختلف المفاهيم تحت هذا البند، والجوانب العملية التي تنطوي عليها مراجعة بعض العناصر بصورة مشتركة، وأي تغييرات جارية أو مقررة سائدة أثناء إجراء المراجعة.

- **مهام لم تُحدد بعد.** تشهد بيئة المخاطر والأولويات المؤسسية في الصندوق تطورات مستمرة وستظل تشهد هذه التطورات أثناء السنة الأولى من فترة ولاية رئيس الصندوق. ولضمان استخدام موارد المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف على النحو الذي يُمكن المكتب من إضافة قيمة، بما يتماشى مع مبادئ المراجعة المرنة، يقترح المكتب تحديد مجال عمل رابع للمراجعة في عام 2023 للاستجابة للمخاطر السائدة والاعتبارات ذات الأولوية ولإبلاغ اللجنة بذلك في سبتمبر/أيلول 2023.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** يُوّفر التقدير السنوي الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف لجميع الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي أفكارا هامة لفهم استمرار قوة الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي؛ وتزداد أهمية ذلك في سياق التغييرات الجارية والحاجة إلى الحفاظ على وضع مالي سليم. وستدعم هذه المراجعة أيضا تصديق الإدارة السنوي بشأن فعالية هذه الضوابط التي يُبدي مراجع الحسابات الخارجي رأيه بشأنها. وسيُنسق مكتب المراجعة والإشراف مع مراجع الحسابات الخارجي الجديد للصندوق، وهو شركة PricewaterhouseCoopers، في هذا المجال لضمان التغطية المُثلى لهذا الموضوع، مع مراعاة الأدوار المنفصلة لمختلف الشركاء المعنيين.
- **تحليل البيانات.** طوّر مكتب المراجعة والإشراف في عام 2022 قدراته ونُهجه في إجراء تحليلات البيانات من أجل تقدير الامتثال للقواعد والمعايير المؤسسية؛ وفحص الاتجاهات وسلامة البيانات واتساقها؛ وتحديد القيم المتطرفة أو الحالات الشاذة أو المجالات التي قد تحتاج إلى معلومات إدارية أو رصد. وفي عام 2023، سيعتمد مكتب المراجعة والإشراف على هذا العمل في إجراء التحليلات في سياق عمليات المراجعة المقررة، وسيطلع الإدارة على أي نتائج مخصصة. وسيستخدم خبرته في تحليل البيانات لتوفير الدعم الاستشاري لسائر مجالات المنظمة التي تسعى إلى تطوير قدرات مماثلة لرصد الإدارة أو استعراضات الخط الثاني.
- ستوفر عمليات المراجعة التالية ضمانات بشأن كفاية ودقة التقارير المقدمة إلى الأطراف الداخلية والخارجية:

- **مراجعة نفقات مقر إقامة رئيس الصندوق.** سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق وفقا لقرار مجلس المحافظين ذي الصلة.
- **التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى حكومة إيطاليا لسدادها.** سيصادق مكتب المراجعة والإشراف على دقة البيان السنوي للنفقات، وسيطلب من حكومة إيطاليا سداد النفقات المتعلقة باستضافة مقر الصندوق.

عمليات المراجعة الأخرى المحددة مبدئيا للفترة 2023-2024:

- من المهام الرئيسية التي حُددت مبدئيا لعام 2024 مراجعة "تعيين الموظفين/استبقاء الموظفين". وتشكل قدرة المنظمة على اجتذاب المواهب واستبقائها خطرا عالميا كبيرا متكررا في ظل نهوض الاقتصادات من الجائحة وتغير ظروف العمل، مما يُوّفر مرونة أكبر وطرائق عمل ذكية. وأدت التحديات التي قوبلت في ملء الشواغر في ملاك الموظفين في الوقت المناسب وارتفاع معدل دوران

الموظفين إلى ظهور عدد كبير من الوظائف الشاغرة، مما فرض ضغوطا على إنجاز النواتج المؤسسية وأعباء عمل الموظفين ورفاههم. وسيستند توقيت هذه المهمة ونطاقها إلى حصيللة خطة عمل لا تزال حاليا قيد نظر الإدارة.

- يُمَثَّل تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية مجالا آخر من مجالات المراجعة ذات الأولوية العالية. وأحرز تقدم كبير خلال العامين الماضيين في وضع إطار وهيكل رسميين لإدارة المخاطر المؤسسية من خلال إنشاء شعبة جديدة (مكتب إدارة المخاطر المؤسسية) يرأسها نائب رئيس الصندوق المساعد، والموافقة على سياسة ومستوى للإقبال على المخاطر، وتفعيل لجان المخاطر، وإنشاء لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. ومن المقترح إجراء مراجعة لعنصر رئيسي من عناصر إدارة المخاطر المؤسسية، وهو إدارة المخاطر المالية، في عام 2023؛ ولذلك يقترح مكتب المراجعة والإشراف تقدير فعالية الإطار ومدى نُضج ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق في عام 2024 حالما يكتمل تماما إنشاء البنية الأساسية.

- وفيما يلي المجالات الأخرى التي حددها مكتب المراجعة والإشراف مبدئيا لعام 2024: المساعدة التقنية المستردة التكاليف، وعمليات القطاع الخاص، وحوكمة أمن المعلومات وإدارته، والتوريد في المشروعات. وهذه كلها أساليب عمل رئيسية سُلط الضوء عليها كمخاطر أثناء عملية التقدير السنوي للمخاطر التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف لأنها تُشكل جزءا من التغيير المؤسسي التحويلي أو البرامج القطرية التحويلية. وعلاوة على ذلك، يبرز الأمن السيبراني باستمرار كخطر عالمي كبير. ويجري بالفعل تقدير التوريد في المشروعات بصورة موسعة من خلال عمليات مراجعة البرامج القطرية المبيّنة أعلاه، وبالتالي فإن أي عملية مراجعة محددة في هذا المجال تستفيد من هذه النتائج وتُركز على عملية مؤسسية معيّنة أو مسألة متعلقة بالنُظم. ولا يزال نشاط المساعدة التقنية المستردة التكاليف وعمليات القطاع الخاص محدودا حتى الآن، وستضيف المراجعة قيمة أكبر إذا استندت إلى قاعدة من الأدلة الجوهرية. ويعني إنجاز هذه المهام في عام 2024 أن مكتب المراجعة والإشراف ستكون لديه وظيفة مراجع إضافي متفرغ في عام 2024، بالإضافة إلى موارد كافية من غير الموظفين للخبرة الخارجية المتخصصة من أجل تكميل مهارات موظفي المكتب في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والخزائنة/الإدارة المالية.

- ومن المجالات الأخرى التي تشغل مرتبة عالية نسبيا في تقديرات المخاطر التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف تخطيط القوى العاملة، وعملية إعادة الانتداب، وإدارة الأصول والخصوم، واستمرارية الأعمال، والامتثال للمبادئ التوجيهية للمنح. ويمكن اعتبار هذه المهام المحتملة رصيذا احتياطيا أو قائمة "مراقبة"، ويمكن إدراجها في خطة العمل مع تغيير الظروف.

13- **المهام الاستشارية.** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف، بالإضافة إلى دوره كمراقب في لجان الإدارة، إجراء استعراضات استشارية محددة، بناء على طلب الإدارة، وتقديم تعقيبات رفيعة المستوى بشأن مسودات السياسات والإجراءات الرئيسية. وسيواصل أداء دور نشط في متابعة توصيات المراجعة المعلقة والإبلاغ عنها، وسيدعم الإدارة في تحديد التحسينات والتدابير التصحيحية الضرورية. وسيواصل أيضا العمل عن كثب مع وظائف المراجعة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لضمان اتباع نهج مراجعة منسقة وتبادل المعلومات بفعالية.

هاء- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

14- ستبقى الأولويات الرئيسية لقسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2023 هي نفسها تلك الخاصة بالسنة السابقة، أي (1) تعزيز تعاونه مع شعب الصندوق الأخرى وتعميمه في التخفيف من مخاطر التدليس/الفساد في مرحلة مبكرة، بالاستناد إلى الإطار الذي وضع في عام 2020؛ (2) ضمان التحقيق في

- الادعاءات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعطاء الأولوية للحالات التي تشكل مخاطر كبيرة مستمرة تتعلق بالسمعة أو النزاهة أو المخاطر المالية أو التشغيلية بالنسبة للصندوق.
- 15- وسيقدم مكتب المراجعة والإشراف التنفيذ المستمر لسياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة، وسيستمر في التنسيق عن كثب مع مكتب الشؤون الأخلاقية في التعامل مع ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيواصل العمل عن كثب بشأن هذه المسائل مع الكيانات المسؤولة عن التحقيق لدى وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- 16- وفي عام 2023، سيُكرّس مكتب المراجعة والإشراف أيضاً وقتاً وموارد لتنفيذ التحسينات التي أوصى بها الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق. ويقدر الاستعراض التزام مكتب المراجعة والإشراف بأفضل الممارسات المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية/الأمم المتحدة والإطار المحدد للتحقيق والمبادئ التوجيهية التي توجه أنشطة التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف وفقاً لميثاقه. وسيجري إبلاغ لجنة مراجعة الحسابات بنتائج الاستعراض.

ثالثاً- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته لعام 2023

- 17- يعرض الجدول 3 التوقعات بشأن القوى العاملة في مكتب المراجعة والإشراف لفترة السنوات الثلاث 2022-2024 (مع بعض التقريب). غُذلت الأرقام " الفعلية لعام 2022" لتعكس الوظائف الشاغرة. وتشمل موارد الموظفين في قسم المراجعة بمكتب المراجعة والإشراف الموظفين الفنيين المبتدئين، الذين يمولون من الأموال التكميلية (موظف فني مبتدئ في عام 2022 وموظفان فنيان مبتدئان في 2023/2024) واستندت خطة موارد مكتب المراجعة والإشراف للأجل المتوسط إلى احتياجات الصندوق المتوقعة من حيث ضمانات المراجعة وقدرات التحقيق لفترة السنوات الثلاث 2022-2024. ومع ذلك، عدّل مكتب المراجعة والإشراف هذا العام خطة موارده للفترة 2023-2024 تعديلاً طفيفاً في اتجاه الهبوط لتُعبّر عن المستوى العام لنشاط الصندوق وموارد الميزانية. وأدى ذلك بدوره إلى تعديل طفيف في تغطية المراجعة المقترحة على النحو المبين في الجدول 4 أدناه (يرد بين قوسين تعديل أعداد المهام لكل فئة).

الجدول 3

موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين، بما يشمل موارده من الاستشاريين بدوام كامل في الفترة 2022-

2024

المحتملة لعام 2024	المقترحة لعام 2023	الفعلية لعام 2022	المقترحة لعام 2022	موارد مكتب المراجعة والإشراف من الموظفين (باستثناء الوظائف الشاغرة)
8	8	6	6	قسم المراجعة
7	7	5.5	7	قسم التحقيقات
2	2	2	2.5	المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف
17	17	13.5	15.5	مجموع الموظفين المكافئين بدوام كامل في مكتب المراجعة والإشراف
المحتملة لعام 2024	المقترحة لعام 2023	الفعلية لعام 2022	المقترحة لعام 2022	موارد مكتب المراجعة والإشراف من الاستشاريين المكافئين بدوام كامل (تقريبياً)
-	-	-	-	قسم المراجعة
1	1	2	1	قسم التحقيقات
1	1	2	1	مجموع الاستشاريين المكافئين بدوام كامل في مكتب المراجعة والإشراف

- 18- وتستند التوقعات الواردة أدناه إلى افتراض أن المكاتب القطرية والمهام الاستشارية الكاملة النطاق تتطلب في المتوسط ثلاثة أشهر من موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل. وتتطلب عمليات مراجعة البرامج القطرية، وعمليات مراجعة أساليب العمل/الوظائف وعمليات مراجعة المكاتب الإقليمية الكاملة حوالي أربعة أشهر من موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل. وبالنسبة لعام 2022، أشارت التوقعات إلى أن عمليات مراجعة المكاتب اللامركزية ستستغرق وقتاً أطول قليلاً نظراً لأن هياكلها وعملياتها الأساسية جديدة نسبياً. ومن المقترض أيضاً أن يكرس محلل البيانات/مسؤول التحليل الجنائي الجديد في مكتب المراجعة والإشراف معظم وقته لمراجعة تحليلات البيانات وأن مكتب المراجعة والإشراف سيسعى إلى تبسيط نطاق المراجعة لديه من أجل تحقيق التغطية المتوخاة في خطة العمل.
- 19- ويُعبّر تعديل أعداد المهام بين قوسين في كل فئة عن موارد مكتب المراجعة والإشراف المتوقعة المعدلة المتاحة خلال الفترة 2022-2024.

الجدول 4

أنشطة المراجعة الداخلية المقررة خلال الفترة 2022-2024 وموارد المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف

المهام	استخدام وقت المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف (عدد)	المحتمل لعام 2022	المتوقع لعام 2022	المحتمل لعام 2023	المحتمل لعام 2024
عمليات مراجعة المكاتب القطرية/الإقليمية (2022 -3، 2023 -5)	4، 2024 -5.6	1.2	1.2	1.6	1.8
عمليات مراجعة البرامج القطرية (6، 6، 6)		2	2	2	2
عمليات مراجعة أساليب العمل/الوظائف (3، 4، 5، 6، 7)		1	1	1.4	1.8
المهام المعيارية المحدودة النطاق (3،3،3)		0.2	0.2	0.2	0.2
تحليل البيانات		0.5	0.3	1	0.8
المهام الاستشارية (1، 2، 1، 2، 1)		0.5	0.2	0.3	0.3
الأعمال الاستشارية الأخرى		0.3	0.3	0.3	0.3
مجموع الموظفين المكافئين بدوام كامل - أعمال المراجعة الداخلية		5.7	5.2	6.8	7.2
بناء القدرات/التمثيل/الإدارة		0.8	0.8	1.2	0.8
مجموع المتطلبات من موظفي المراجعة المكافئين بدوام كامل (بمن فيهم محلل البيانات)		6.5	6	8	8

- 20- وبالإضافة إلى موارد الموظفين، يقدر مكتب المراجعة والإشراف أنه سيحتاج إلى ميزانية لغير الموظفين تبلغ 400 000 دولار أمريكي تقريبا كل عام للاستشاريين المحليين والإقليميين والخبراء، وسفر البعثات، والأخصائيين الجنائيين وأدوات وخدمات المراجعة والتحقيق الأخرى. ومن المتوقع أيضاً أن تكون هناك حاجة إلى بعض الدعم الاستشاري الطويل الأجل لمساعدة المكتب في إدارة عبء التحقيقات. وتستند هذه التقديرات إلى خبرة التكلفة الفعلية وعبء العمل المتوقع.

- 21- وستغطي ميزانية مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2023 البالغة 435 000 دولار أمريكي للموارد من غير الموظفين تكاليف الخبراء المحليين وخدمات المراجعة والتحقيقات المتخصصة من الشركات، والسفر، وتراخيص أدوات المراجعة والتحقيقات والتدريب المتخصص لاستكمال قدرة الموظفين في مجال التحقيقات. ستكون احتياجات دعم القدرات في مجال التحقيقات أعلى في عام 2023 بسبب العدد المرتفع الحالي للوظائف الشاغرة ومنحنى التعلم للموظفين الجدد. ويبلغ المبلغ المخصص حالياً لمكتب المراجعة والإشراف من خلال الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2023، 290 000 دولار أمريكي. ويتوقف تنفيذ خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2023 على توافر الميزانية المقترحة الكاملة، وكما حدث في السنوات السابقة، من المتوقع أن تخصص مبالغ إضافية على الفور لمكتب المراجعة والإشراف حسب الحاجة في عام 2023.

22- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقدير وبناء قدراته للوفاء بمهمته الأساسية من خلال التدريب في المجالات التقنية التي ستزداد فيها مشاركة الصندوق، ومن خلال تعزيز أدوات المراجعة والتحقق. وسيشمل ذلك أيضا تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في الصندوق (المقرر الانتهاء منها في عام 2022) ومن الاستعراض الخارجي لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق (المقرر إجراؤه في منتصف عام 2023).

23- وكما أُبلغ المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق وجرى التصديق عليه منهما، سيضم مكتب المراجعة والإشراف إداريا عملية الاستعراض المحايدة التي تُشكل عنصرا من عناصر إجراءات الشكاوى المعززة لعدم الامتثال المزعوم لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. وقُدِّرت ميزانية تشغيلية بما قيمته 92 000 دولار أمريكي للسنة الأولى الكاملة من العمليات (2023) للإجراء الجديد المتعلق بشكاوى عدم الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من جانب شعبة سياسات العمليات والنتائج وعُرضت على لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول 2022. ويتعلق مبلغ 54 500 دولار أمريكي من هذا المجموع بالتكاليف المقدرة لعملية الاستعراض المحايدة (التي تشمل أساسا الأتعاب ونفقات السفر الخاصة بالموظف المسؤول عن شكاوى عدم الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي) التي ستكون تابعة إداريا لمكتب المراجعة والإشراف. وبناء على ذلك، سيقترح مكتب المراجعة والإشراف رصد مبلغ 54 500 دولار أمريكي في الميزانية لعام 2023، في حال أُحيلت شكاوى تتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي إلى عملية الاستعراض المحايدة. وهذا منفصل عن الموارد اللازمة لدعم خطة عمل المكتب المقترحة لعام 2023.

استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف بشأن المراجعة للفترة 2022-2024 - المحدثّة

ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف

1- هذه هي السنة الثانية من فترة التخطيط الاستراتيجي لمكتب المراجعة والإشراف للفترة 2022-2024، ولم تتغيّر الأهداف الاستراتيجية للمكتب لفترة التجديد الثاني عشر للموارد الصندوق، على النحو الذي صيغت به في عام 2021 أثناء إعداد خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022. ويهدف المكتب تحديداً إلى ما يلي:

- تزويد الإدارة والهيئات الرئاسية بضمانات موضوعية وعالية الجودة ومناسبة التوقيت بشأن الإدارة الفعالة للمخاطر التي قد يكون لها أثر كبير على تحقيق الأهداف المؤسسية للصندوق؛ وستكون هذه الضمانات مرتبطة في العادة بأساليب العمل أو الوظائف التي يمكن أن يؤدي فيها قصور الأداء/الإخفاق إلى تفويض تحقيق المنجزات المؤسسية بدرجة كبيرة؛
- تقديم تعقيبات استشارية موضوعية وفي الوقت المناسب بناء على طلب الإدارة أو بالاتفاق معها بهدف دعمها في إدارة المخاطر بفعالية. وعادة ما تتعلق هذه المشاركات بالإصلاحات أو المبادرات الجارية أو المقررة؛
- ضمان: (1) إجراء تحقيق شامل وسريع في جميع الادعاءات بوقوع مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته التي يوجه إليها انتباه مكتب المراجعة والإشراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق جميع الأطراف المعنية والاحتياجات التشغيلية؛ و(2) إدارة المخاطر المرتبطة بها في الوقت المناسب وبالتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى، عند الاقتضاء، بهدف التخفيف من المخاطر التشغيلية والمالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. وسيجري تحديداً التحقيق في جميع الادعاءات ذات الأولوية العالية في غضون ستة أشهر من تلقيها، أو قبل ذلك إذا اقتضت الاحتياجات التشغيلية ذلك، وسيجري التعامل مع جميع الادعاءات الأخرى بوقوع مخالفات في غضون مدة زمنية معقولة؛
- تعزيز موقف الصندوق بشأن مكافحة الفساد من خلال أحداث التوعية والتواصل الداخلية والخارجية، والتنسيق مع شعب الصندوق الأخرى للمساعدة في منع ارتكاب مخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته.

باء- المخاطر والأولويات

2- **تحديث عام 2022:** أجرى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2021 تقديراً شاملاً للمخاطر حدد 17 خطراً/أولوية رئيسية تُعتبر ذات صلة بفترة التجديد الثاني عشر للموارد وترد في الجدول 1 (من ألف إلى فاء). وفي سبتمبر/أيلول 2022، أجرى مكتب المراجعة والإشراف عملية محدودة النطاق لتقدير المخاطر من أجل الوقوف على مدى استمرارية سريان هذه المخاطر والأولويات الرئيسية، مما أدى إلى الاستنتاجات التالية:

- لا تزال المخاطر المحددة المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية سارية. وعلى الرغم من أن بعض الإصلاحات الرئيسية باتت الآن في مرحلة الترسخ وتتحقق الفوائد المرتبطة بها، لا تزال التعديلات الجارية وعملية إعادة تحديد النطاق تتسبب في بعض التقلبات في المشهد التنظيمي وملامح أساليب العمل في الصندوق. وقد يؤدي الانتقال إلى رئاسة جديدة في الفترة 2022-2023 أيضاً إلى إعادة ترتيب الأولويات والإصلاحات المؤسسية.

- **المخاطر المؤسسية:** المخاطر المرتبطة بالقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 أقل كثيرا في عام 2022، ولا يتوقع أن تكون كبيرة في الفترة 2023-2024. ومن المرجح أن يكون ارتفاع معدل دوران الموظفين في عام 2022 والعدد الكبير من الوظائف الشاغرة وقت كتابة هذا التقرير عَرَضاً وسبباً لاستنزاف قدرة الموظفين. وبالنظر إلى الإصلاحات الجارية والقيود المستمرة على الموارد في العديد من الوظائف الرئيسية، وتزايد حجم البرامج النشطة وتعقدها، من المتوقع أن تظل المخاطر التي سبق تحديدها في إطار هذا البند كبيرة.
 - حدد مكتب المراجعة والإشراف عملية **الإشراف على التوريد في المشروعات** كمجال من مجالات المخاطر العالية وكأولوية للمراجعة في عام 2021. وهذا الخطر المرتفع مرتبط أيضا إلى حد ما بعدم القدرة على الإشراف على الأنشطة شخصيا لفترة زمنية ممتدة بسبب قيود السفر المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ولا تزال عمليات مراجعة الإشراف الائتماني على البرامج القطرية للصندوق تُسلط الضوء على المسائل في هذا المجال، ولكنها تُشير أيضا إلى تحسينات كبيرة في القدرات والضوابط الأساسية - نتيجة للزيادة الكبيرة في اهتمام الإدارة بهذا المجال خلال السنوات الثلاث الماضية. وسلطت أعمال المراجعة والتحقيق التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف مؤخرا الضوء على إشراف الصندوق على أنشطة الشركاء في المشروعات في المراحل النهائية كمجال محتمل للمخاطر.
 - تشمل فئة **المخاطر الرئيسية** عوامل خارجية يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف الصندوق. ولم تتحقق أي من المخاطر التي حددها مكتب المراجعة والإشراف كمخاطر رئيسية في عام 2021 بصورة ملموسة، ولكن أحداث المخاطر ذات الصلة وقعت على الرغم من ذلك، مما يؤكد أن الصندوق ينبغي أن يظل متيقظا للغاية حيال المخاطر المالية ومخاطر الأمن السيبراني والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. وعلاوة على ذلك، يُشكل بالفعل الانكماش الاقتصادي الذي شهدته العديد من الاقتصادات في الفترة 2021-2022 بسبب ارتفاع تكلفة مدخلات الطاقة، واضطرابات سلسلة الإمداد، وارتفاع أسعار الفائدة/العائدات، تحديات كبيرة للعديد من الدول الأعضاء المتلقية والمساهمين في الصندوق، وقد يوُلد ذلك مخاطر مالية ومخاطر تؤثر على تنفيذ البرامج في الصندوق في الفترة 2022-2023.
- 3- وبيّن الجدول 1 عوامل المخاطر/الأولويات الرئيسية، على النحو الوارد في التحديث الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف، لمراعاة التحليل الوارد أعلاه.

الجدول 1

المخاطر والأولويات المؤسسية المرعية في تخطيط أعمال المراجعة لمكتب المراجعة والإشراف للفترة 2022-2024
(المحدثة لعام 2022)

مفتاح الألوان:

- مخاطر/أولويات أقل حددها مكتب المراجعة والإشراف لهذا المجال في عام 2022 (مقارنة بعام 2021)
- مخاطر/أولويات أعلى حددها مكتب المراجعة والإشراف لهذا المجال في عام 2022.
- مجال مخاطر/أولويات جديد حدده مكتب المراجعة والإشراف في عام 2022

المخاطر الرئيسية	المخاطر التي حددها مكتب المراجعة والإشراف	المخاطر المؤسسية	الإصلاحات المؤسسية الرئيسية لفترة التجديد الثاني عشر للموارد
نون- الخسائر المالية أو فقدان البيانات سين- مخاطر الأمن السيبراني عين- المخاطر القانونية (العواقب القانونية المعاكسة) فاء- مخاطر السمعة أثر الأزمة الاقتصادية	لام- الإشراف الفعال على التوريد في المشروعات وإدارة العقود، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد ميم- حالات نقص المهارات والموارد المتعلقة بالإشراف على المشروعات الإشراف على أنشطة المشروعات المسندة إلى الشركاء في المراحل النهائية التوظيف في المشروعات	زاي- الضغوط على إطار الرقابة الداخلية ومشاركة الموظفين بسبب الوتيرة السريعة والتعقيدات الكبيرة الناشئة عن التغيير والإصلاح حاء- قيود جائحة كوفيد-19 طاء- التركيز على الكفاءة والحفاظ في الوقت نفسه على حجم كبير من العمليات في سياق التوقعات السياسية/المواضعية الأعلى ياء- قيود الموارد كاف- استبقاء الموظفين (الداخليين والخارجيين) ومعدل دورانهم تعيين الموظفين	ألف- اللامركزية 2.0 باء- تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية جيم- إطار الاقتراض المتكامل والحفاظ على التصنيف الائتماني القوي دال- إصلاحات الموارد البشرية هاء- برنامج تمويل القطاع الخاص واو- خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا الانتقال إلى رئاسة جديدة

4- وتتحقق الأهداف الاستراتيجية للصندوق أساساً من خلال برنامج عمله ونواتجه. وستؤثر الإصلاحات وما يرتبط بها من مخاطر رئيسية فيما يتعلق بتصميم البرامج والإشراف عليها، واللامركزية، والصلاحيات المفوضة، وإصلاحات الموظفين وقيود الموارد، إلى جانب أمور أخرى، على فعالية نواتج برامج وجودتها. وبناء على ذلك، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف تركيزه على أنشطة البرامج القطرية باعتبارها أولوية عالية من خلال البعثات والاستعراضات المواضيعية. وسيستند اختيار المجالات المحددة الأخرى التي ستجري مراجعتها كل عام إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر المؤسسية، وستستكمل بعملية مكتب المراجعة والإشراف المحدثة لتقدير المخاطر.

جيم- مهام المراجعة/المهام الاستشارية المحتملة للفترة 2022-2024

5- يعرض الجدول 2 التغطية المتوقعة لعمليات المراجعة التي سيجريها مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2022-2024 على النحو الوارد في وثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2022 والتي تعكس بيئة المخاطر والأولويات المحدثة للصندوق والقدرات المتوقعة لمكتب المراجعة والإشراف.

الجدول 2

مهام المراجعة/المهام الاستشارية المحتملة للفترة 2022-2024

مفتاح الألوان:

- أنجزت بالفعل أو مخاطر/أولويات أقل حددها مكتب المراجعة والإشراف لهذا المجال في عام 2022
- مخاطر/أولويات أعلى حددها مكتب المراجعة والإشراف لهذا المجال في عام 2022
- مجال مخاطر/أولويات جديد حدده مكتب المراجعة والإشراف في عام 2022
- إصلاحات كبيرة/بعض الإصلاحات: العمليات لا تزال تشهد إصلاحات كبيرة أو بعض الإصلاحات في الفترة 2022-

2023

المخاطر/الأولويات				إصلاحات كبيرة	
المخاطر الرئيسية	المخاطر التي حددها مكتب المراجعة والإشراف	المخاطر المؤسسية	الإصلاحات المؤسسية		
				إشراف شامل من الصندوق على البرامج القطرية (سنوي)	
				تطبيق مبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد في المشروعات	إصلاحات كبيرة
				التوقيع الإلكتروني وتقديم الوثائق إلكترونياً (أنجز في عام 2022)	
				فعالية وكفاءة خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا (أنجزت في عام 2022)	
				عملية إعادة الانتداب	إصلاحات كبيرة
				إدارة المخاطر المؤسسية	بعض الإصلاحات
				إدارة الاستثمارات في عمليات القطاع الخاص غير السيادية	إصلاحات كبيرة
				إدارة مخاطر سعر الفائدة	
				تخطيط القوى العاملة	
				استبقاء الموظفين	
				تعيين الموظفين	بعض الإصلاحات
				إدارة متأخرات القروض	
				إدارة العملة	
				إدارة مخاطر الائتمان	
				إدارة الأصول والخصوم	
				نموذج كفاية رأس المال وتطبيقه	
				تنفيذ مرفق تحفيز فقراء الريف	
				الامتثال للمبادئ التوجيهية للمنح	
				حوكمة أمن المعلومات وإدارته	
				فعالية تنفيذ المساعدة التقنية المستردة التكاليف	
				فعالية تنفيذ "مرفق التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات"	

				استمرارية الأعمال	
				العناية الواجبة بشأن مقدمي الخدمات والجهات المتلقية للمنح، والمانحين، في إطار سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب	
				تنفيذ اللامركزية 2.0 والتفويض بالصلاحيات	بعض الإصلاحات
				المكاتب القطرية والإقليمية	
				عمليات مراجعة البرامج القطرية	